بعد تسع سنوات وفي عصر الذكاء الاصطناعي 33 مجزرًا فقط تغادر العمل اليدوي إلى النصف آلي والآلي من أصل 464

الأربعاء 23 سبتمبر 2026 06:00 م

يختصر قرار تحويل مجزر فاقوس الحكومي أمس من يدوي إلى نصف آلي مأزقًا أكبر من منشأة واحدة، فالمشكلة ليست حدوث التطوير، بل بلوغ هذه البداية المتواضعة بعد سنوات طويلة من الوعود

ويضع القرار سؤال الكفاءة قبل خطاب الإنجاز، لأن دولة تتحدث عن الذكاء الاصطناعي وسلاسل الإمداد الذكية لا يمكنها اعتبار الميكنة الجزئية نهاية الطريق، بينما تظل خريطة المجازر نفسها بلا بيانات منشورة مكتملة

تسع سنوات للوصول إلى النصف

فقد حمل القرار الوزاري رقم 268 لسنة 2026 تعديل صفة مجزر فاقوس وتحديث كوده التشغيلي، مع اشتراط ترخيص التنمية الصناعية والموافقة البيئية وإعادة معاينته كل خمس سنوات تحت الإشراف البيطري

وبحسب تصريحات رسمية سابقة، وُضعت خطة تطوير المجازر سنة 2017 وبدأ العمل بها في 2018، لكن أول مجزر مطور لم يُسلَّم إلا خلال 2025، أي بعد سبع سنوات من بدء التنفيذ

لكن الحكومة كانت قد أعلنت في يناير 2022 برنامجًا لتطوير نحو 600 مجزر، وجعلت مرحلته الأولى 150 مجزرًا موزعة على ثلاث خطوات، تضم 47 ثم 51 ثم 52 مجزرًا

وعندما وصل الخطاب الرسمي إلى أغسطس 2026، صار الإجمالي 464 مجزرًا، وصارت المرحلة الأولى 43 فقط، أُنجز منها 33، ووُعد بإدخال عشرة مجازر الخدمة قبل نهاية العام

ومن ثم لا يمثل إنجاز 33 مجزرًا سوى نحو 7 بالمئة من الإجمالي المعلن، وحتى اكتمال 43 لن تتجاوز النسبة 9 بالمئة، بينما تبقى أوضاع أكثر من تسعة أعشار الشبكة بلا جدول قومي موحد

بل ينتقد الدكتور شعبان سالم، أستاذ الاقتصاد الزراعي والمسؤول السابق عن قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة، السياسات المطبقة، ويرى أنها تحتاج مراجعة شاملة، لأن القطاع لم يحقق التقدم المأمول

ويزداد السؤال قسوة، لأن تعليق سبع سنوات على جائحة كورونا لا يفسر وحده بطء ما قبلها وما بعدها، ولا يبرر وصول منشأة عامة في مدينة كبيرة إلى 2026 وهي مصنفة يدويًا

أما القرار نفسه، فلا يحدد تاريخ آخر تطوير سابق لفاقوس، ولا يبين سبب بقائه يدويًا، ولا حجم المذبوحات، ولا الطاقة الجديدة، ولا مقدار خفض التلوث أو زمن التشغيل بعد التحويل

وعليه لا يصبح السؤال لماذا تطور فاقوس، بل لماذا احتاج الأمر تسع سنوات منذ وضع الخطة كي يصل إلى نصف الأتمتة، ومن يتحمل كلفة الفجوة الصحية والبيئية والإنتاجية خلال الانتظار

أرقام متحركة وخريطة غائبة

وفي قلب الأزمة، لا تتيح البيانات الرسمية المنشورة حتى سبتمبر 2026 سجلًا موحدًا، يضع أسماء المجازر الحكومية وعددها وتصنيف كل منها وطاقته وحالته التشغيلية وتاريخ تطويره وتكلفته ونتائج تفتيشه.

وبالتالي لا توجد إجابة عامة موثقة عن عدد المجازر اليدوية المتبقية، كما لا يمكن طرح حاصل 464 ناقص 33 باعتباره جوابًا، لأن البقية قد تضم منشآت نصف آلية أو آلية سابقة.

وفي المقابل تؤكد البيانات تحويل 33 مجزرًا من اليدوي إلى نصف الآلي، لكنها لا تقدم إجمالي المجازر نصف الآلية، بعد إضافة المنشآت التي كانت تحمل هذا التصنيف أصلًا قبل المشروع.

كذلك لا تعلن البيانات رقمًا قوميًّا للمجازر الآلية بالكامل، ولا تشرح معيار الفصل بين الآلي ونصف الآلي، ولا تحدد إن كان التصنيف يقيس المعدات فقط أم التشغيل الفعلي والصيانة المستدامة.

ثم جاءت واقعة مجزر العامرية الآلي في مارس 2026 لتنسف الاطمئنان إلى الملصق وحده، بعدما رُصد تعطل خطوط الذبح، وتوقف محطة المعالجة، ومشكلات صرف ومياه جوفية داخل منشأة كبرى.

ومن ناحية أخرى، يضع اختلاف العدد بين 600 مجزر في إعلان يناير 2022 و464 في بيانات 2026 عبء التفسير على الحكومة، فهل أُغلقت منشآت، أم دُمجت، أم تغير تعريف الحصر.

وفي رأي نقدي أوسع، ينتقد الدكتور جودة عبد الخالق، أستاذ الاقتصاد ووزير التموين الأسبق، تحول مؤشرات عامة إلى أرقام سرية، كما يعترض على تضارب الاختصاصات الذي يبدد كفاءة الإدارة.

وفوق ذلك تغيرت كتلة المرحلة الأولى من 150 مجزرًا معلنة سنة 2022 إلى 43 مجزرًا متداولة سنة 2026، من دون بيان علني يشرح إعادة الجدولة أو مصير 107 مجازر خرجت من التوصيف.

لذلك تبدأ المحاسبة المطلوبة بلوحة بيانات شهرية، لا ببيانات احتفالية متفرقة، تعرض لكل مجزر نسبة الإنجاز وموعد التشغيل والطاقة الفعلية وعدد الأطباء والاعتمادات والأعطال والمخالفات ونتائج عينات اللحوم.

آلات جديدة ومنظومة قديمة

ومع أهمية نقل الذبيحة بعيدًا عن الأرض وتحسين السلخ والتقطيع والصرف، فإن نصف الآلي يظل مستوى ميكنة جزئيًا، ولا يساوي تلقائيًا منظومة غذاء ذكية أو رقابة رقمية من المصدر للمستهلك.

وفي المقابل يتناول منطوق قرار فاقوس الصفة والكود والتراخيص والإشراف والمعاينة، لكنه لا يتضمن التزامًا بوسم رقمي لكل ذبيحة، أو سجل لحظي، أو ربط بقاعدة بيانات وطنية، أو إتاحة معلومات للمستهلك.

كما أن إعادة المعاينة كل خمس سنوات قد تكون إجراءً ترخيصيًّا ضروريًّا، لكنها لا تكفي وحدها لمرفق عالي المخاطر، يحتاج متابعة يومية للصرف والنظافة والحرارة والعينات والأعطال وسلسلة التبريد.

وفي مواجهة صورة التحديث المادي، يقول الدكتور مجدي حسن، النقيب العام للأطباء البيطريين، إن بعض المجازر تعمل بنحو 15 بالمئة فقط من احتياجاتها من الأطباء، بعد توقف التعيينات الحكومية أكثر من عشرين عامًا.

وبحسب حسن، لا تقف المشكلة عند نقص الأفراد، بل تمتد إلى تشابك التبعية بين الزراعة والمحليات والصحة، بما يشتت القرار، ويضع الإدارة في جهة والإشراف الفني في جهة أخرى.

ولهذا فإن شراء خط نصف آلي مع ترك العجز البشري والتداخل الإداري، يعني أتمتة جزء من الحركة، لا تحديث منظومة الرقابة، فالآلة لا تفحص المرض ولا توثق المخالفة ولا تحاسب المقصر وحدها.

ومن زاوية البيئة، تحذر الدكتورة فاطمة علي أحمد، أستاذ كيمياء النبات بمركز بحوث الصحراء، من استمرار الذبح خارج المجازر رغم التحذيرات الرسمية، لما يسببه من تلوث وأمراض وإهدار اقتصادي للمخلفات.

وإلى جانب ذلك، ينبغي أن يبدأ التتبع من تعريف الحيوان ومصدره وتحصيناته، ثم يسجل النقل والفحص قبل الذبح ونتائج المعمل والختم والتبريد والتوزيع، حتى يستطيع المفتش استرجاع أي دفعة ملوثة.

ومن ثم تحتاج الخطة الجادة أهدافًا سنوية معلنة، لتصفير المجازر اليدوية، ورفع نسبة الآلي بالكامل، وربط كل الذبائح رقميًّا، وتعيين الكوادر، وتحديد ساعات أعطال قصوى ونسب امتثال بيئي قابلة للقياس.

وبعبارة أشد وضوحًا، ليست الأزمة أن مصر تحركت من يدوي إلى نصف آلي في 2026، بل أنها وصلت إلى هذا العام ولا تزال عاجزة عن إعلان عدد العالقين في الماضي وموعد خروجهم منه